

فهو عامل في الحالين لا صاحب الحال ممنول له فواجب
 الأولى المتقدمة فاعل به وصاحب الثانية المتأخر
 متعلق به والفاعل في صاحب الحال عامل في الحال
 وليست هي أي المفعول وتقول من ذلك لهم الأشرار راجع
 لقول لا يعمل في الحال أي المتشئ المفعول من عمل
 أفضل التفضيل في الحال المتقدمة عليه ههنا المسئلة
 أي فانه يجوز فيها عمله في الحال المتقدمة عليه وتقول
 وهي ما إذا لم يفضله في التصدير عما يدعي على السيد
 على نفسه أو غيره أشار بذلك إلى ان ما ذكره لهم مثال
 لا ينفذ حيث أي بالحالين فيه مختلفين وكذا صاحبها
 فاختله في الحالين صحهما وصاحبهما لا يترط فلو
 اتحد الزمان في مثال مع اختله في الحالين فهو هذا
 بسرا طيب منه رطبا أو بالعموم كان اتحد الحالين
 دون صاحبها نحو زيد مغردا انفع من عمرو مغردا جاز
 فيها والحال الحكم كذا زيد قائما احسن منه امر
 أي زيد في حال قيامه احسن من نفسه في حال
 قعوده وهذا حال ما إذا فضل على نفسه في حال
 دون اخرى وتقول ان زيد مغردا الذي زيد في حال
 انزاده احسن من عمرو في حال تونه مما يشاء في ذلك
 فضل في حال دون اخرى على غيره فهو على التقاطع
 الرتيب فقابا وعمرو منصوران وهو لا يخصص

وانفع كذا ذكر وتقول وكذا فاعلا ومعانا أي في المثالين
 أيضا وهذا مذهب الجمهور في الأشرار راجع لقول
 فيما تقدم فقابا ومغردا منصوبان بأحسن أي
 وذهب السراي إلى انهما أي الحالين في المثالين المذكورين
 منصوبان بكتان لا بوزد بانه يلزم عليه حذفه لانه
 إذا وكان ولهما من كل من الحالين قبل أفضل التفضيل
 وهو غير جائز ولا فخرها أي التي التي عن أي
 عن أفضل الدالة على التفضيل وهذا مذهب الجمهور
 خلا فالحالين وجهه كل م الم من الجواز لانه حكم بالجواز
 ولا يحكم بالوجوب حيث قال وتقول في سحار أي
 هذا الترتيب ونحوه جائز وهذا يقتضي جواز التأخير
 نحو زيد اتقع مغردا من عمرو معانا وهو رأي بعض
 الفاربية ومذهب الجمهور عدم الجواز لا تقدم وانته
 لا بد من توسط العامل بين الحالين كذا ذكر في الأمثلة
 فلا تقول زيد قائما لم يتويع على ما قبله من
 قول ولا يجوز تقديم هذين الحالين لزم في الحالين
 في غير الحالين متباينين في خبر وقد نفيه للتحقيق
 في غير التفسير وهذا الأشرار حال من الضمير في
 في غير الفاعل على الحار وتقدم مضاف اليه ولم يمتلف
 في غير التفسير على جملة معترضة بين التفاضل التي
 لا تدرك على ان غاصوا والحال مع تقدم الحال وغير موقوف

وانفع